

حتى كان بعض اكابر مشايخنا سيدد التكبير عليه وبالغ فيه ٨٢  
وقبول اي متصل بالاجاب كالتصا لم  
في البيع يشترط هنا جميع ما مر في الصيغة ثم كما هو ظاهر  
على انه حر لم يقل مستحق الذي عبر به غيره مع انه المطابق  
للمتن لانه كما مثل للاختلاف بالحرية احب ان يذكر الحر في  
جميع الصور منها في بعضها على انها مثال لا غير  
لا يبقى بدونه هل منه الفرض ككملت سواره  
او بياضه لانه لازم الحياة غالباً وان قيل ان المسلوخ يعيش  
اولاً لان من شأن المرض ان لا يعبر به عن الذات كل محتار ولو  
ارفيه شيئاً وكذا في سقيه خالفته في شرح المنهاج والعيان  
وفي ثمن فصلت فيه في شرح المنهاج وهو الاوجه  
وان كان لوردها موتة غاية بالادون لان الخلق انما هو في الاموت  
لرده وهو في الاطلاق انما يصح شركة  
اهل تبرع الى اخره قد يقال فيه دور لانه اخذ المشترك فيهما في  
الشركة والمراد في كل الشري فالجهة متحدة وقد يجاب بمعنى  
الاتحاد بل المشترك قد يكون شرعياً وقد لا والذي ذكره في الثاني  
لانه احد قسمي اللعوبة وهو في نفسه غير شرعي بل لا بد ان  
يضم الى عدم التمييز فيه كونه من اهل تبرع وحينئذ كانه قال انما  
تصح الشركة الشرعية في اخراجه الشركة اللعوبة ان انضم اليه  
كون ذلك الجزء متلياً وكونه لا يميز وكون عقده من اهل تبرع  
الى اخره الا اذا المرستقط به فرض الصلاة لحفته كما في البحر  
عبارة لمروره وقتها اي وهو فيه اي معنى عليه لا يضر وعبارة  
واحدة لمروره وقتها اي وهو فيه اي معنى عليه لا يضر وعبارة

شرحي

شرحي للمنهاج الخفيف فان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر  
وهي موضحة للاوليين اذ المراد ما دلت عليه وهو انما نصير  
افصرا وقات فرض وهو المغرب اذ اقل حصصه سبع عشرة  
درجة فتى مضت عليه وهو في الاغما او متى افارق قبل  
مضيها لم ينعزل لانه يصدق عليه في الاولى انه مر عليه  
وقت صلاة دون الثانية وعبارة بعض المتأخرين وذكر  
الماوردي والرويانى انه ان كان الاغما سير الويستقط به فرض  
عبادة لم يضر وان لم يضر حتى استقط فرض صلاة واحدة لمروره  
وقتها بطلت الشركة وفي لطيف ابن حيران اذ اغلب اغما لو كمل  
عليه انفسخت بخلاف العكس واختار السبكي وغيره تبعا للامام  
غيره انه لا يعزل به مطلقاً وان طال مدة لانه مرض  
والغالب انه لا يطول وانما فصلوا فيه في النكاح في العسير  
والطويل لان الضرر هناك اقوى ويؤيده هنا ما اشار اليه  
الاصحاب من انه لا يولي عليه كالنوم وفهم ابن الرفعة من كلام  
الغزالي ان المراد بكلامهم غير ذلك وهو انه اذ المرطل مدته  
بحيث لا يولي عليه لم ينعزل والا انعزل وقال ابن سيرج ان  
تطاول زمنه انعزل والا فلا اي كالنكاح وخذ الطول بالعرف  
والعادة في اختلال اسبابه بسببه اختلال الاظهار واذا  
كانت العنوسة التي تقترنه ثم تغارقه ثم تعود اليه لا تكون سبباً  
لاختلال اموره واضطراب اسبابه فليس ينعزل وقال الفارسي  
الاغما المؤثر ما يبطل الصوم دون ما لا يبطله ومراويل البحر  
بيان المعتمد في كونه يولي عليه اولا وبسط ذلك ان المتولى  
قال البالغ الذي له ادنى تمييز ولم يكمل عقله كالصبي المميز

